«القدس العربي» تنشر توصيات تقرير بيكر ـ هاملتون: ضرورة التعامل مع النزاع العربي الاسرائيلي ووجود عسكري امريكي دائم بالمنطقة ●كركوك برميل بارود قد ينفجر ●تعاون سوري مقابل الجولان

بغداد ـ «القدس العربي»:

فيما يلي نص التوصيات الـ 79 للجنة بيكر ـ هاملتون حول العراق:

1 ـ ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لبدء «هجوم» ديبلوماسي شامل جديد، للتعامل مع مشاكل العراق والمنطقة، قبل 31 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

2 ـ ينبغي أن تكون أهداف هذه الحملة الديبلوماسية الاقليمية: دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، ووقف التدخلات وأعمال زعزعة الاستقرار من جانب جيران العراق، وتأمين الحدود، بما فى ذلك تسيير دوريات مشتركة مع دول الجوار، ومنع امتداد النزاعات وتعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية والدعم السياسي والمساعدات العسكرية، ان أمكن، للحكومة العراقية من الدول الاسلامية غير المجاورة، وتحفيز الدول على دعم المصالحة الوطنية في العراق، وتفعيل الشرعية العراقية عبر استئناف العلاقات الديبلوماسية، متى كان ذلك مناسباً، واعادة فتح السفارات في بغداد، ومساعدة العراق في تأسيس سفارات نشطة في العواصم الرئيسة في المنطقة (الرياض مثلاً)، ومساعدته على التوصل الى اتفاق مقبول في شأن كركوك، ومساعدة الحكومة العراقية في وضع بنية صلبة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك تحسين أدائها في قضايا مثل المصالحة الوطنية والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الميليشيات.

3 ـ استكمالاً لهذه الحملة الديبلوماسية، ينبغي أن تدعم الولايات المتحدة والحكومة العراقية عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الاسلامي أو الجامعة العربية، للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها الديبلوماسي فى العراق. ولا يمكن أن تنجح هذه الحملة، ما لم تتضمن مشاركة فاعلة للبلدان التي لها دور ضروري في منع سقوط العراق في الفوضى.

وتشجيعاً لمشاركة هذه الدول، على الولايات المتحدة أن تسعى فوراً الى انشاء «المجموعة الدولية لدعم العراق» التي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق، فضلاً عن غيرها من بلدان المنطقة والعالم. (أشار التقرير الى أدوار محددة لدول مثل السعودية ومصر وتركيا والأردن والكويت وسورية وايران، على الرغم من الدور الذي قال ان الأخيرتين تلعبانه في دعم الميليشيات والتمرد).

4 ـ يجب تشكيل «المجموعة الدولية لدعم العراق» فور بدء هذه الهجمة الديبلوماسية الجديدة، باعتبارها احدى أدواتها.

5 ـ ينبغي أن تتشكل هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره، بما فيها ايران وسورية، اضافة الى الدول الرئيسية في المنطقة، ومنها مصر ودول الخليج، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الاوروبي. ويمكن أن تنضم دول أخرى مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، التي قد تكون مستعدة للمساهمة في حل سياسي وديبلوماسي.

6 ـ الديبلوماسية الجديدة وعمل «المجموعة الدولية» ينبغي أن يتم بسرعة، وأن يكون على مستوى وزراء الخارجية أو أعلى. ويجب ان تتولى وزيرة الخارجية الامريكية، ان لم يكن الرئيس، جهود الولايات المتحدة التي يمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الاطراف، حسبما تقتضي الظروف.

7 ـ يجب أن تطلب «المجموعة الدولية» مشاركة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في عملها. وينبغي أن يسمي الأمين العام مبعوثاً خاصاً له في المجموعة.

8 ـ ينبغي أن تطور المجموعة نهجاً محدداً للتعاطي مع دول الجوار، يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول واتجاهاتها ومساهماتها المحتملة.

ان التعامل مع ايران وسورية مثار خلاف. ومع ذلك، نرى أن أي أمة، من وجهة نظر ديبلوماسية، يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها. وعليه، فان على «المجموعة الدولية» اشراك ايران وسورية في حوارها الديبلوماسي من دون شروط مسبقة. وترى «مجموعة الدراسات حول العراق» أن العلاقات الامريكية مع سورية وايران تشمل قضايا صعبة يجب ان تحل. لكن ينبغي اجراء محادثات ديبلوماسية مكثفة وموضوعية، تتضمن قدراً من توازن المصالح. ويجب أن تضع واشنطن في اعتبارها نظام الحوافز لاشراك سورية وايران، كما حدث بنجاح مع ليبيا.

9 ـ يجب على الولايات المتحدة أن تنخرط مباشرة مع ايران وسورية في محاولة للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة تجاه العراق والقضايا الاقليمية الأخرى. وعلى واشنطن التفكير في الحوافز وكذلك العقبات، في سعيها الى نتيجة ايجابية. وينبغي البحث في امكان تكرار التعاون الايراني ـ الامريكي في افغانستان، لتطبيقه على الحال العراقية، على الرغم من أن ايران ترى ان من مصلحتها ان تغوص الولايات المتحدة في مستنقع العراق.

10 ـ يجب أن يستمر التعامل مع مسألة البرنامج النووي الايراني عبر مجلس الامن واعضائه الخمسة الدائمين، فضلاً عن ألمانيا.

11 ـ يجب أن تسعى «المجموعة الدولية» الى اقناع ايران، عبر الجهود الديبلوماسية، بأن عليها اتخاذ خطوات محددة لتحسين الوضع في العراق. كذلك، وعلى رغم أن العلاقة بين الولايات المتحدة وسورية في أدنى مستوياتها، فان المصالح السورية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي مهمة ويمكن تحريكها. ونوصي بما يأتي:

12 ـ يجب اقناع سورية بمصلحتها وتشجيعها على المساهمة في خطوات مثل مراقبة حدودها مع العراق الى أقصى حد ممكن، وتسيير دوريات مشتركة مع العراقيين على الحدود، وانشاء خطوط لتبادل المعلومات، وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي مع العراق.

وفي سياق اقليمي أوسع، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الاوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي. يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والاسرائيليين على جميع الجبهات: لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب ان يشمل المحادثات المباشرة مع وبين اسرائيل ولبنان والفلسطينيين الذين يقبلون بحق اسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي تعتبر نقطة العبور الرئيسة لنقل الأسلحة الى «حزب الله» وتدعم مجموعات فلسطينية متطرفة. ولا حل عسكرياً لهذا الصراع.

13 ـ يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر من الولايات المتحدة بتسوية سلمية شاملة بين العرب والاسرائيليين على الجبهات كافة.

14 ـ هذا الجهد يجب ان يشمل الدعوة غير المشروطة في اقرب وقت ممكن الى اجتماعات تحت رعاية الولايات المتحدة أو اللجنة الرباعية الدولية، بين اسرائيل ولبنان وسورية من جهة، واسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، بغرض التفاوض حول السلام كما حدث في مؤتمر مدريد العام 1991، على مسارين منفصلين أحدهما سوري ولبناني، والآخر فلسطيني.

15 ـ يجب أن تشمل المفاوضات مع سورية في شأن السلام بعض العناصر، وهي الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 الذي يوفر اطاراً لاستعادة لبنان سيادته، والتعاون الكامل مع التحقيق في كل الاغتيالات السياسية في لبنان، لا سيما رفيق الحريري وبيار الجميل، والتحقق من وقف المساعدات الى «حزب الله» واستخدام الاراضي السورية لنقل الاسلحة من ايران اليه، وان تستخدم سورية نفوذها لدى «حزب الله» و«حماس» لاطلاق الجنود الاسرائيليين الأسرى، والتحقق من وقف سورية محاولات تقويض الحكومة المنتخبة ديموقراطياً في لبنان، والتحقق من وقف شحنات الأسلحة من سورية الى «حماس» أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المتشددة، وأن تساعد سورية في الحصول على التزام من «حماس» بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود.

16 ـ وفي مقابل هذه الاجراءات وفي سياق اتفاق سلام شامل آمن، يعيد الاسرائيليون الجولان، مع ضمانات أمريكية لأمن اسرائيل، يمكن أن تضم قوة دولية على الحدود، بما في ذلك قوات أمريكية، اذا طلب الطرفان.

17 ـ في ما يخص القضية الفلسطينية، يجب التمسك بقراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، باعتبارهما الأساس الوحيد لتحقيق السلام، وتقديم دعم قوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية لأخذ زمام المبادرة في تمهيد الطريق لاجراء مفاوضات مع اسرائيل، وبذل جهد كبير في دعم وقف اطلاق النار، وتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعقد مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائي الخاصة بالحدود والمستوطنات والقدس وحق العودة ونهاية الصراع.

18 ـ من الضروري للغاية بالنسبة الى الولايات المتحدة أن تقدم مزيداً من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لافغانستان، بما في ذلك الموارد التي قد تصبح متاحة اذا انسحبت القوات من العراق.

19 ـ على الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له ان يظلا على اتصال قريب ومستمر مع القيادة العراقية. وهذه الاتصالات يجب أن تبعث برسالة واضحة: يجب ان تتحرك الحكومة العراقية لتحقيق تقدم ملموس.

20 ـ على الولايات المتحدة أن توضح استعدادها لمواصلة تدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها ودعمها، والاستمرار في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية. فكلما أصبح العراق أكثر قدرة على ممارسة مهمات الدفاع والحكم، كان خفض الوجود العسكري والمدني الامريكي في العراق ممكناً.

21 ـ وفي حال لم تحقق الحكومة العراقية تقدماً ملموساً على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن وتثبيت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفض الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لها.

22 ـ ينبغي أن يعلن الرئيس الامريكي أن بلاده لا تسعى الى اقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. واذا طلبت الحكومة العراقية اقامة قاعدة موقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة ان تنظر في هذا الطلب نظرتها الى أي طلب من حكومة دولة أخرى.

23 ـ يجب أن يؤكد الرئيس الامريكي مجدداً أن الولايات المتحدة لا تسعى الى السيطرة على نفط العراق.

24 ـ الجدول الزمني الذي وضعته حكومة نوري المالكي لبعض المهمات في نهاية 2006 او مطلع 2007، قد لا يكون واقعياً. وينبغي أن يكتمل بحلول الربع الأول من العام 2007.

25 ـ يجب أن تتشاور الولايات المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية لوضع أهداف اضافية في ثلاثة مجالات: المصالحة الوطنية، والأمن، وتحسين الخدمات التي تمس الحياة اليومية للعراقيين. وينبغي أن توضع جداول زمنية لتنفيذ هذه الأهداف.

26 ـ مراجعة الدستور العراقي أمر اساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب ان يتم ذلك في شكل عاجل. والامم المتحدة لديها خبرة فى هذا المجال، ويجب أن تلعب دوراً في هذه العملية.

27 ـ تتطلب المصالحة الوطنية اعادة البعثيين والقوميين العرب الى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين. وعلى الولايات المتحدة أن تشجع عودة العراقيين المؤهلين من السنة أو الشيعة أو القوميين أو البعثيين السابقين أو الأكراد الى الحكومة.

28 ـ تقاسم العائدات النفطية. يجب أن تعود عائدات النفط الى الحكومة المركزية ويتم اقتسامها على أساس عدد السكان.

29 ـ يجب أن تجري انتخابات المحافظات في أقرب وقت ممكن. وبموجب الدستور الجديد، يجب ان تكون هذه الانتخابات أجريت بالفعل. وهي ضرورية لاستعادة حكومة تمثيلية.

30 ـ في ضوء الوضع الخطير في كركوك، هناك ضرورة للتحكيم الدولي لتجنب العنف الطائفي. فكركوك يمكن ان تكون برميل بارود. واجراء استفتاء حول مصير كركوك قبل نهاية عام 2007، كما يقضي الدستور العراقي، سيكون انفجاراً. لذا يجب تأخيره. وهذه مسألة يجب أن تدرج على جدول أعمال «المجموعة الدولية لدعم العراق» في اطار عملها الديبلوماسي.

31 ـ يجب ان تكون مبادرات العفو متاحة. ونجاح أي جهد في المصالحة الوطنية يجب أن يشمل ايجاد سبل للتوفيق بين ألد الأعداء السابقين.

32 ـ يجب حماية حقوق المرأة وجميع الأقليات في العراق، ويشمل هؤلاء التركمان والآشوريين والكلدانيين والأيزيديين والصابئة والأرمن.

33 ـ على الحكومة العراقية الكف عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها. فيجب أن يكون التسجيل اجراء ادارياً فقط وليس مناسبة للرقابة وتدخل الحكومة.

34 ـ يجب أن يكون مستقبل وجود القوات الامريكية على بساط البحث في جهود المصالحة الوطنية. وزيادة امكان مشاركة قادة التمرد والميليشيات، وبالتالي زيادة احتمالات نجاح هذه الجهود.

العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار، والحوار يجب ان يشمل من يسيطرون على السلطة. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول التحدث مباشرة مع آية الله العظمى علي السيستاني، والتحدث مباشرة مع مقتدى الصدر وقادة الميليشيات وزعماء المتمردين. الامم المتحدة يمكن ان تساعد في تسهيل الاتصالات.

35 ـ الولايات المتحدة يجب أن تبذل جهوداً نشطة لاشراك جميع الأطراف في العراق، باستثناء تنظيم «القاعدة». لكن التركيز الشديد على الهوية الطائفية يهدد فرصاً أوسع للحصول على دعم وطني للمصالحة.

36 ـ على الولايات المتحدة أن تشجع الحوار بين الجماعات الطائفية. ويجب أن تكون الحكومة العراقية أكثر سخاء فيما يتعلق بموضوع العفو عن المسلحين.

37 ـ يجب ان لا تعوق الولايات المتحدة مشاريع العفو العراقية، سواء عبر السلطة التنفيذية أم التشريعية.

38 ـ على الولايات المتحدة تأييد وجود خبراء دوليين محايدين مستشارين للحكومة العراقية في عمليات نزع السلاح واعادة الاندماج وانهاء التعبئة.

39 ـ على الولايات المتحدة تقديم دعم مالي وتقني وانشاء مكتب واحد في العراق لتنسيق المساعدة للحكومة العراقية ومستشاريها الخبراء لمساعدة برنامج لنزع سلاح أعضاء الميليشيات واعادة دمجهم وانهاء تعبئتهم. ليس هناك عمل للجيش الامريكي يمكن أن يحقق وحده النجاح في العراق، انما هناك أفعال يمكن أن تقوم بها الحكومتان الامريكية والعراقية لزيادة احتمال تجنب الكارثة هناك وزيادة فرص النجاح. وعلى الحكومة العراقية تسريع برنامج المصالحة الوطنية الذي توجد هناك حاجة ماسة اليه، وفي تسليم القوات العراقية المسؤوليات الأمنية. كما يمكن الولايات المتحدة أن تزيد عدد العسكريين الامريكيين المنضوين في الوحدات العسكرية العراقية. ومثل هذه الخطوة قد تزيد أعداد الجنود الامريكيين المنضوين في الوحدات العراقية المنتشرة من ثلاثة أو أربعة آلاف منتشرين الآن، الى ما بين عشرة وعشرين ألفاً. كما ستكون مهمة أخرى للقوات الامريكية مساعدة الفرق العسكرية العراقية بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير بعض المعدات. وسيكون على الجيش الامريكي الحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم «القاعدة» في العراق عندما تسنح الفرصة. وسيتحسن أداء القوات العراقية في شكل كبير لو كان في حوزتها معدات أفضل. وقد يكون أحد مصادر هذه المعدات هو تلك التي تتركها الفرق العسكرية الامريكية المغادرة خلفها، فيما تكمن الطريقة الأسرع للحصول عليها عبر برنامجنا لمبيعات الأسلحة الى الخارج.

وفيما نمضي قدماً بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الامريكية من العراق. وحتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقها القتالية خارج العراق، سنبقي على وجود عسكري مهم في المنطقة، مع قوتنا المهمة في العراق وانتشارنا الجوي والبري والبحري في الكويت والبحرين وقطر ووجود أكبر في أفغانستان. وستسمح هذه القوات للولايات المتحدة، وبمساعدة الحكومة العراقية، بتنفيذ مهمات بينها ردع تدخلات سورية وايرانية مدمرة أكثر.

40 ـ على الولايات المتحدة أن لا تقدم التزاماً مفتوحاً لابقاء عدد كبير من الجنود الامريكيين منتشرين في العراق.

41 ـ على الولايات المتحدة أن توضح للحكومة العراقية أنها يمكنها تنفيذ خططها وبينها عمليات اعادة انتشار مخطط لها، حتى لو لم ينفذ العراق تغييراته المخطط لها أيضاً. لا يمكن أن تبقى الحاجات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة ومستقبل جيشها رهينة لأفعال الحكومة العراقية أو عجزها.

42 ـ علينا السعي الى استكمال عملية التدريب والتسليح في حلول الربع الأول من عام 2008، كما افاد الجنرال جورج كايسي في 24 تشرين الأول (اكتوبر) عام 2006.

43 ـ الأولويات العسكرية في العراق يجب أن تتغير، مع منح الاولوية الأعلى الى التدريب والتسليح والاستشارة وعمليات الدعم ومكافحة الارهاب.

44 ـ يجب الحاق أكثر العناصر العسكرية والضباط كفاءة في القوات الامريكية، بالفرق المنضوية في الوحدات العراقية.

45 ـ على الولايات المتحدة دعم تقديم مزيد من العتاد الى الجيش العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية على تسريع عمليات الشراء الأجنبية، وترك بعض أسلحة ومعدات الفرق القتالية الامريكية لدى انسحابها من العراق.

46 ـ سيبذل وزير الدفاع الامريكي الجديد كل جهد لبناء علاقات عسكرية مدنية سليمة عبر توفير أجواء يمكن خلالها الضابط العسكري الرفيع تقديم المشورة المستقلة ليس الى القيادة المدنية في البنتاغون فحسب، بل الى الرئيس ومجلس الأمن القومي.

47 ـ فيما تتواصل عملية اعادة الانتشار، على قيادة البنتاغون التشديد على برامج التدريب والتثقيف للقوات العائدة الى الولايات المتحدة لاعادة تنضيدها لتستعيد درجة عالية من الجهوزية لعمليات انتشار عالمية.

48 ـ وفيما تعود المعدات العسكرية الى الولايات المتحدة، على الكونغرس تخصيص أموال كافية لاستعادة عمل هذه المعدات خلال السنوات الخمس المقبلة.

49 ـ على الادارة وباستشارة كاملة مع اللجان المختصة في الكونغرس تقويم التأثير المستقبلي الكامل للحرب في العراق وانعكاساتها المحتملة على الجاهزية المستقبلية لهذه القوة، وقدرتها على التجنيد والحفاظ على موظفين كفوئين.

50 ـ يجب نقل الشرطة الوطنية العراقية الى وزارة الدفاع حيث ستصبح الوحدات الخاصة جزءاً من الجيش العراقي الجديد.

51 ـ يجب نقل شرطة الحدود العراقية بأكملها الى وزارة الدفاع التي ستتولى المسؤولية الكاملة عن السيطرة على الحدود والأمن الخارجي.

52 ـ يجب منح جهاز الشرطة العراقية مسؤوليات أكبر لاجراء تحقيقات جنائية، فيما عليها تعزيز تعاونها مع عناصر أخرى في الجهاز القضائي العراقي، لتحسين السيطرة على الجريمة وحماية المدنيين العراقيين.

53 ـ يجب اخضاع وزارة الداخلية العراقية الى عملية تحويل تنظيمية تتضمن جهوداً لتوسيع قدرات الوحدة الرئيسة لمكافحة الجريمة وفرض مزيد من السيطرة على قوات الشرطة المحلية. ويجب نقل السلطة الوحيدة لدفع مرتبات الشرطة المحلية الى وزارة الداخلية.

54 ـ على وزارة الداخلية العراقية المضي قدماً في الجهود الحالية لتحديد وتسجيل والسيطرة على جهاز حماية المنشآت.

55 ـ على وزارة الدفاع الامريكية مواصلة مهمتها في تدريب الشرطة الوطنية العراقية وشرطة الحدود العراقية التي يجب نقلها الى وزارة الدفاع.

56 ـ على وزارة العدل الامريكية توجيه مهمة تدريب قوات الشرطة الباقية ضمن سلطة وزارة الداخلية.

57 ـ وفيما تنضوي فرق التدريب العسكرية الامريكية في الوحدات العسكرية الامريكية، يجب توسيع عملية انضواء المدربين الامريكيين في الشرطة.

58 ـ على مكتب التحقيقات الفيديرالي توسيع تدريبه التحقيقي ومنشآته في العراق، ليشمل الارهاب أيضاً.

59 ـ على الحكومة العراقية توفير الأموال لزيادة عدد السيارات وأجهزة الاتصالات وتطويرها لدى جهاز الشرطة.

60 ـ يجب تولي وزارة العدل الامريكية قيادة عمل التحول التنظيمي في وزارة الداخلية.

61 ـ يجب دعم وتمويل البرامج التي تقودها وزارة العدل لانشاء المحاكم وتدريب القضاة وايجاد المؤسسات والممارسات لمكافحة الفساد.

62 ـ يجب على الحكومة الامريكية، وفي أقرب وقت، توفير المساعدة التقنية الى الحكومة العراقية، للتحضير لقانون نفط عراقي يحدد حقوق الحكومات الاقليمية والمحلية.

63 ـ على الولايات المتحدة تشجيع الاستثمار في القطاع النفطي العراقي عبر المجتمع الدولي وشركات الطاقة الدولية.

64 ـ يجب زيادة المساعدة الاقتصادية الامريكية لتصل الى درجة خمسة بلايين دولار سنوياً.

65 ـ يجب أن تكون المشاركة الأوسع للشركاء الدوليين، الذين عليهم أن يفعلوا أكثر من مجرد تقديم الأموال، جزءاً أساسياً من جهود اعادة الاعمار في العراق.

66 ـ يجب أن تقود الولايات المتحدة تمويل طلبات المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين ووكالات انسانية أخرى.

67 ـ على الرئيس الامريكي ايجاد منصب مستشار لاعادة الاعمار الاقتصادي في العراق.

68 ـ على رئيس المهمة في العراق، أن تكون لديه السلطة لانفاق مبالغ مهمة عبر برنامج القائد للرد الطارئ.

69 ـ يجب تجديد سلطة المفتش العام لاعادة اعمار العراق خلال فترة برامج المساعدة في العراق.

70 ـ يجب تشكيل وتنفيذ برنامج مساعدة أمنية أكثر ليونة للعراق، لكسر الحواجز أمام تعاون فاعل بين الوكالات.

71 ـ يجب توفير السلطات المطلوبة لدمج الأموال الامريكية وتلك القادمة من المتبرعين الدوليين والمشاركين العراقيين.

72 ـ يجب تضمين تكاليف الحرب في العراق في الموازنة السنوية للرئيس بدءاً من السنة المالية 2008.

73 ـ على وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات الوطنية منح الأولوية القصوى للتدريب اللغوي والثقافي في شكل عام، وخصوصاً للضباط والعسكريين المكلفين مهمات في العراق.

74 ـ على المدى القصير، واذا لم يتقدم عدد كاف من المتطوعين المدنيين، على الوكالات المدنية شغر هذه الوظائف.

75 ـ على المدى البعيد، تحتاج الولايات المتحدة من أجل تحسين قدرة وكالاتها على الرد الى عمليات استقرار معقدة كتلك في العراق وأفغانستان.

76 ـ على وزارة الخارجية تدريب موظفيها لتولي مهمات مدنية مرتبطة بعملية استقرار معقدة خارج السفارة التقليدية.

77 ـ على مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع تخصيص موارد تحليلية أكبر لمهمة فهم التهديدات ومصادر العنف في العراق.

78 ـ وعلى مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع أيضاً اجراء تغييرات فورية على عملية جمع المعطيات عن العنف ومصادره في العراق، لتوفير صورة أكثر دقة عن الأحداث على الأرض.

79 ـ على وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) توفير جنود أكثر في العراق لتطوير وكالة استخبارات فاعلة وتدريبها وبناء مركز لمكافحة الارهاب يمكنه تسهيل جهود مكافحة الارهاب بقيادة شخصيات التقتها لجنة بيكر.

البعث: لا للتفاوض ولا لتقرير بيكر ونعم للحل العسكري

بغداد ـ «القدس العربي»:

اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا حول تقرير بيكر وما جاء فيه مؤكدا ان أي خيار غير العمل المسلح يمثل خيانه لله والوطن، واوضح البيان ان هناك من يرد الكيل بمكيالين لدواع شخصيه مشددا ان موقف البعث ثابت تجاه الاحتلال الامريكي في العراق وان الانسحاب من العراق هو الشرط الأساسي لاي حوار.

وجاء في البيان الذي تلقت «القدس العربي» نسخة منه:

مع اكتمال عوامل انهيار الاحتلال الامريكي للعراق تزداد وضوحا اشكال التآمر والتكتيكات التي يلجأ اليها للعثور على مخرج يحفظ ماء الوجه دون ان يقدم لشعب العراق مطاليبه التي اعلنتها المقاومة الوطنية العراقية المسلحة والحزب مرارا، واخرها اعلان التحرير والاستقلال. ان من يتعامل مع تطورات العراق مباشرة واستنادا الى معرفة دقيقة يلاحظ بوضوح لا لبس فيه ان الحليفين الاساسيين امريكا وايران قد هزمتا في العراق وان المقاومة الوطنية العراقية قد حققت النصر العملي، وتكلل ذلك باعلان تقرير بيكر ثم اعتراف بوش شخصيا بان امريكا قد فشلت في العراق. وهذه الحقيقة تترتب عليها نتائج خطيرة في مقدمتها ازدياد حمى محاولات الانقاذ الامريكية الايرانية لمكاسبهما ولاطماعهما الستراتيجية في العراق والوطن العربي التي وضعتها المقاومة العراقية امام خطر التبدد والخسارة النهائية.

ان توسيع نطاق الابادة ضد الشعب العراقي ودفع فرق الموت الامريكية والاشيرانية للقيام بمزيد من القتل والارهاب ما هما الا نتيجة حتمية لفشل المشروعين الامريكي والايراني وهي محاولة اخرى لتغيير الصراع وتحويله الى فتنة طائفية تضمن لكل من امريكا وايران البقاء في العراق. كما ان امريكا وايران عمدتا الى نقل تنافسهما الى لبنان باثارة ضجيج هناك للفت الانظار عما يجري في العراق ولتجميل وجه ايران البشع المغموس بدم مئات الالاف من العراقيين.

واليوم والمقاومة العراقية الباسلة تخوض معركة العرب والمسلمين كلهم نجد لزاما علينا كطليعة للامة العربية تجاهد بالسلاح على ارض العراق ان نؤكد على الحقائق التالية:

1 ـ ان الفشل الحاسم والسقوط المدوي للمشروع الاستعماري الامريكي في العراق بفضل بسالة المقاومة الوطنية العراقية بكافة فصائلها، يطرح امامنا مرة اخرى مسألة التفاوض مع الاحتلال. لقد اكد حزبنا في اعلان التحرير والاستقلال بان التفاوض مع الاحتلال لن يتم الا اذا قبلت امريكا بشروط المقاومة المعلنة وفي مقدمتها الانسحاب الكامل وغير المشروط. ولهذا فان اصرار امريكا على رفض قبول الشروط واللجوء الى حلول تزوق الاحتلال، باضافة احزاب او اسماء لم تحرق بعد الى قائمة من تتصل بهم، ما هو الا هروب الى الامام لن يحل مشكلتها القاتلة في العراق، بل سيعقدها لان المقاومة ستقوم مرة اخرى، واخرى، باحباط اي اتفاق يتم بين امريكا واشخاص او جماعات هامشية او منعزلة عن ساحة العمل المقاوم. يعيد حزبنا التاكيد بانه لن يقبل التفاوض مع امريكا الا اذا قبلت الشروط المعلنة لان التفاوض سيجري للاتفاق على اساليب تنفيذ الشروط وليس لبحثها. ويترتب على هذا الموقف المعلن مرارا اعادة التاكيد على ان حزبنا لم يكلف احدا بالاتصال او التفاوض مع الاحتلال خارج العراق، وان من حضروا لقاءات جرت في الاردن وفي سفارة عملاء الاحتلال في عمان بشكل خاص، او غيره لا يمثلون الحزب باي شكل من الاشكال وانما هم ممن سقطوا في فخ الاحتلال ويحاولون استغلال اسم الحزب لتحقيق اهداف مضرة بالشعب والحزب. ان الطريق الوحيد للتفاوض هو بقبول شروط المقاومة المعلنة والتفاوض مع الرموز، التي تمثل الحزب والمقاومة والتي ستتحدد اسماؤها بعد اعلان امريكا قبول الشروط وليس قبل ذلك. وهنا يجب ان نؤكد بان الممثل الوحيد والشرعي لشعب العراق هو المقاومة الوطنية العراقية المسلحة (ومن يعد امتدادا سياسيا لها) ولهذا فانها وحدها من يتفاوض باسم العراق وشعبه المجاهد.

2 ـ لقد درس الحزب تقرير بيكر بدقة ولذلك يعلن بانه وصفة فاشلة هدفها سرقة الوقت من اجل اكمال مهام اجرامية داخل العراق، وفي مقدمتها بذل جهود اخرى لاغراء البعض بالعمل مع الاحتلال. واهم ما في التقرير هو انه يقوم على تقديم حل متدرج يبدأ بتهيئة بدائل سياسية وعسكرية وينتهي بمحاولة البقاء في العراق بصيغة وجود عسكري خارج المدن لزمن غير محدد. وحزبنا يعلن ان تقرير بيكر ليس سوى اقرار رسمي بالهزيمة ومحاولة لقلب الهزيمة الى نصر، لذلك فان المطلوب الان هو تصعيد العمليات العسكرية بشكل غير مسبوق لاكمال مقومات وضع امريكا امام خيارين لا ثالث لهما، وهما اما الهزيمة المذلة والمهينة والهروب غير المنظم، او التفاوض مع المقاومة ولكن بعد القبول الصريح بشروطها. لا حل ولا مخرج لامريكا في العراق بأقل الاضرار الا عبر بوابة قبول شروط المقاومة المسلحة هذا هو رد حزبنا على تقرير بيكر.

3 ـ في ضوء هستيريا امريكا وايران في العراق، بتكثيف عمليات فرق الموت، وفي المنطقة والتي تجلت في لجوء هاتين الدولتين الى تصعيد ازمة مفتعلة في لبنان الان هدفها الجوهري امريكيا هو لفت الانظار عن هزيمة امريكا في العراق، وايرانيا مواصلة تجميل وجه ايران البشع وادواتها الاقليمية وكسب دعم بعض العرب كي تستطيع مواصلة تدمير العراق وتهجير الملايين من مواطنيه واسكان مستوطنين ايرانيين (فرس واكراد من ايران) محلهم، لتحويل عرب العراق الى اقلية ممزقة وسط صمت عربي عام، وفي ضوء وجود احتمال قيام امريكا وايران بتنظيم حملة عسكرية دموية شاملة نشرت معلومات عنها صحف امريكية، ضد عرب العراق خصوصا في المناطق المحررة، في ضوء كل ذلك فاننا ندعو كافة الوطنيين العراقيين وفصائل المقاومة في مقدمتهم، الى تعزيز الوحدة النضالية لكل المجاهدين في العراق للتصدي لآخر شكل من اشكال التآمر الامريكي الايراني على العراق وعروبته، والاستعداد لمعارك الحسم القادمة بروحية رجل واحد وقلب واحد.

الخرطوم: مقتل 15 سودانيا وجرح 14 اخرين في هجوم لمتمردي دارفور على شاحنة مدنية

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

قتل 15 مواطناً سودانيا وجرح 14 اخرون امس الاول عندما تعرضت عربة تجارية مدنية تعمل في منطقة غرب دارفور الى هجوم غادر من قوات جبهة الخلاص الوطني المتمردة.

وقال محمد يوسف التليب حاكم غرب دارفور بالانابة ان الهجوم وقع على بعد 7 كلم من مدينة سربا واكد الحاكم بالانابة ان الحركات المسلحة تعمل على زعزعة الوضع الامني بولاية غرب دارفور خاصة في شمال الولاية وتسعى لزعزعة الثقة بين المواطنين وبعثة الاتحاد الافريقي بالولاية، واضاف ان كل ذلك شواهد على ان جبهة الخلاص تعمل على التصعيد العسكري واكد قدرة القوات المسلحة والقوات النظامية على استتباب الامن بالولاية. وتشير «القدس العربي» الى ان الشاحنة التجارية كانت تقل 34 مواطناً اغلبهم من التجار المحليين الذين يعملون في منطقة غرب دارفور.

واكد الاتحاد الافريقي الواقعة وان 22 مدنيا قتلوا عقب استهداف سياراتهم على طريق بالقرب من بلدة سربا على بعد 40 كلم شمال الجنينة عاصمة اقليم دارفور الغربي حسبما اوضح المتحدث باسم بعثة الاتحاد الافريقي واضاف انه فُتح تحقيق لتحديد الفاعلين.

اما في الفاشر عاصمة شمال دارفور فقد استمرت دوامة العنف امس الاول اثر مقتل أحد تجار السوق الكبير علي أيدي عناصر من حرس الحدود واصابة ثلاثة آخرين، وسمع دوي الرصاص في المدينة، وفرقت الشرطة تظاهرات احتجاجية قبل ان تشهد غلق الأسواق والمحال التجارية وتتوقف حركة المواصلات وتخلو طرقات المدينة من المارة، ما عدا دوريات القوات النظامية التي فرضت طوقا أمنيا على العديد من المواقع.

واوضحت مصادر مطلعة ان مشادة كلامية بين اثنين من حرس الحدود وخياط أدت الى مقتل الأخير على أيدي الجنديين، وأعقب ذلك اطلاق أعيرة نارية في الهواء من قبل مجموعة أكبر من حرس الحدود هبت لحماية منسوبيها، وذكرت المصادر ذاتها ان ذوي القتيل حملوا الجثمان الى المستشفى بصورة أثارت المشاعر وردد حملة الجثمان هتافات ضد تدهور الأوضاع الأمنية بالمدينة، مما دفع السلطات الأمنية الى التدخل وتفريق المتظاهرين.

وأثناء الأحداث كان حاكم شمال دارفور محمد عثمان يوسف كبر، وفقا لذات المصادر، يعقد اجتماعا مع المكتب القيادي ومجلس شورى المؤتمر الوطني بالولاية الى جانب عضوية الحركة الاسلامية لبحث السبل الكفيلة بانفاذ اجراءات حكومته للحد من مظاهر التسلح بالمدينة. وفور سماع النبأ هب الوالي وعدد من وزرائه الى السوق الكبير، قبل ان يدخل في اجتماع طارئ للجنة الأمن بالولاية.

واكدت المتحدثة باسم الأمم المتحدة راضية عاشوري ان المنظمة عندما اتخذت قرارا بسحب موظفيها من الفاشر كان اجراء لاعتبارات جدية، وأضافت انه برغم محدودية أحداث أمس الا انها كفيلة بخلق توتر كبير بالمدينة، قائلة انهم يتابعون الموقف عن كثب لمعرفة المت